

وزير أول يولد من صراع شرس بين رئيسين

محمد ولد بلال

يقتحم معركة تكسير العظام في موريتانيا

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

ستكون بلاد شنتقيط في المقبل من الأيام مسيرحا لممارسة الديمقراطية، كما يُعرفها حكامها، بإعادة توزيع الثروة والمناصب وسنوات السجن على المتورطين في محاولة الانقلاب على النظام الجديد من أطراف ما زالت توالي السلطة القديمة، وسيكون على الوجه الجديد لدفة العمل الحكومي إيجاد المداخل السياسية والتبريرات القانونية والتغطية الدبلوماسية على ما سيقدم عليه الحكام الجدد، ولن يعفيه هذا من اتخاذ الحيطة من أي انجراف للتربة من تحت رجليه فالهوة سحيقة ولن يرحمه أحد.

ذكرى وصول الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني إلى الحكم كانت ذات مغزى سياسي موجه بالأساس إلى أقطاب النظام الذي سبقه، وعلى رأسهم الرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز؛ ففي صباح الخميس، السادس من أغسطس الجاري، الذي قدم فيه الوزير الأول الموريتاني إسماعيل ولد ابده ولد الشيخ سيديا، استقالته واستقالة حكومته، إلى الرئيس، قام الأخير بتعيين الوزير الأول الجديد محمد ولد بلال ظهر اليوم نفسه، وجرى تسليمه مهامه الجديدة بالوزارة الأولى في العاصمة نواكشوط، وكان هذا النظام يخشئ كالتطبيع من الفراغ الذي قد يفتله.

التكنوقراطي وسلطته

اختيار الغزواني، الذي لم يمر على تنصيبه عام واحد، لهذا التكنوقراطي مطرح عدة تساؤلات، هل يريد أن يجرع بواسطته قلاع الفساد، أم هي مجرد مناورة سياسية يمتص بها غضب بعض المكونات السياسية والقبلية، وماذا يريد الغزواني بهذه الخطوة إقليميا ودوليا؟ الواقع أن المؤسسات الرئيسية الثلاث المؤثرة في موريتانيا مركزية في الحزب الحاكم والجيش والبرلمان، ولهذا فرض ولد الغزواني حلفاءه داخلها ومنهم وزيره الأول الجديد، كما أنه نقل وعزل الموالين للرئيس السابق ولد عبدالعزيز، ورفض ضغوطه لطراد الأفراد الذين اعتبرهم الرئيس السابق معارضين.

تنصيب الوزير الأول الجديد ليس سوى خطوة ضمن خطة استمرت منذ نوفمبر الماضي، عندما أقال ولد الغزواني قيادات أمنية وعسكرية مقربة من سلفه الرئيس السابق ولد عبدالعزيز، وشملت هذه الإقالات قائد الحرس الخاص في رئاسة الجمهورية وعددا من معاونيه

كلا الوزيرين الأولين اللذين اشتغلا مع ولد الغزواني تكنوقراطي، حيث سبق للوزير الأول المستقيل ولد الشيخ سيديا أن شغل عدة مناصب وزارية في حكومة الرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز، خلال فترة ولايته الأولى، حيث تقلد حقايب الإسكان والاستصلاح الترابي، والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال، وعام واحد قضاها إسماعيل ولد الشيخ سيديا، على رأس الحكومة بعدما نجح كمدبر لحملة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني وصف بنظافة اليد والصرامة وكذلك بوصف الوزير الأول الجديد محمد ولد بلال، فبينهما قواسم مشتركة جعلت منهما رجلي ولد الغزواني للمساعدة على التعاطي مع عدد من الكوارث الطبيعية والمطبات السياسية والتهزات الاقتصادية. وحين حاول إسماعيل ولد الشيخ سيديا أن يؤسس إلى جانب الرئيس

المؤسسات الرئيسية الثلاث المؤثرة في موريتانيا مركزية في الحزب الحاكم والجيش والبرلمان، ولهذا فرض ولد الغزواني حلفاءه داخلها ومنهم وزيره الأول الجديد ولد بلال.

من نقاط سوداء، هذا الماضي الذي لم يكن نظيفا جعل الناطق الرسمي باسم لجنة التحقيق النائب لمرابط ولد بناهي، يقول إن اللجنة لها كامل السلطة والصلاحيات في مراقبة العمل الحكومي، ولو كان قد تم في الماضي.

شهر يوليو الماضي بدأ ساخنا أكثر من المعتاد في نواكشوط بعدما أقر البنك المركزي الموريتاني باختلاس مالية محكمته الحسابات الموريتانية بخصوص تسخير بعض القطاعات، والتي كشفت عن اختلاسات مالية كبيرة، وصفت مشبوهة تمس مستقبل اقتصاد البلد، وذلك، ولن تكون المسؤولة الوحيدة فعادة ما تكون الشجرة تغطي غابة كثيفة من الفساد بتفرعاته وتدخالته واختراقاته.

وها هو أغسطس يلج تاريخ البلاد من أوبه الواسعة بعدما ضاق النطاق على ولد عبدالعزيز وصحبه المتورطين معه في سنوات من النهب والفساد عرفت بعشرية عزي، كانت كافية لتركيح الاقتصاد الموريتاني دون أن يرف جفن المتواطئين؛ فقد صرح الوزير الأول إسماعيل ولد الشيخ سيديا السابق، بداية السنة الجاري، بأن الخزينة العامة للدولة الموريتانية في يوم وصول الرئيس محمد ولد الغزواني إلى الحكم كان رصيدها 26 مليار أوقية قديمة (72.2 مليون دولار)، 18 منها إعانة من البنك الدولي، وأن حكومته وجدت الخزينة مطالبة بسداد مبلغ مئتي مليار أوقية (نصف مليار دولار)؛ مما يعني حالة إفلاس كامل. ولن يكون الوزير الأول الحالي محظوظا أكثر عندما سيجد الأوضاع المالية أكثر فداحة من الأول.

الفساد غابة كثيفة

تدبير يعيد الثقة في مؤسسات الدولة، وافق البرلمان الموريتاني في مارس الماضي على تشكيل لجنة للتحقيق في الملفات الاقتصادية التي لها علاقة بمصالح الشعب الموريتاني ومستقبل ثروته، وتحقق اللجنة في سبع ملفات، مختلطة في اختفاء أموال

وكاستنتاج أخلاقي كيف يمكن لأعضاء الحزب الحاكم، الذين يدعون الانتصار للنهج الديمقراطي والتداول على السلطة، الدفاع عن الفساد بالقول إن موريتانيا لم تحد عن برنامج الرئيس السابق ونهجه باعتباره مؤسس للحزب ومرجعية وحيدة له؛ فهم يدافعون عن قاعدة أن الرئيس لا يسأل عن أي فعل يرتكبه أثناء مزاولته مهامه استنادا إلى فصول الدستور الموريتاني، إلا في حالة الخيانة العظمى التي تسقط تلك القاعدة، وعليه فالوزير الأول الجديد مطالب بالتفاعل مع خطوات البرلمان ومباركة محاكمة الرئيس السابق عندما تثلت اللجنة المختصة ضلوعه بأي طريقة في قضايا فساد، فظام الغزواني يريد القطع مع كل تفاصيل الحرس القديم في كل واجهات مؤسسات الدولة وداخل دواليبها.

ويتابع ولد بلال عن قرب التحقيق مع الرئيس السابق وأركان حكمه بخصوص طريقة تدبير الملفات المالية والصفقات العمومية، والسعي هدفه التضييق عليهم سياسيا واجتماعيا من خلال تدوير ملفات الفساد وسوء التسيير وتقويض أي حركة من الخارج لدعمهم. والالتزام بوزير أول له دراية تقنية وقانونية ببعض الملفات المعروضة على لجنة التحقيق، سيكون فرصة لولد الغزواني لتلميع الصورة أمام الموريتاني وتحميل المسؤولية السياسية للنظام السابق عن أي تبعات ناتجة عن الأوضاع الاقتصادية المتتالية التي تعيشها البلاد، وستكون الحكومة الحالية قد نجحت إذا استعادت الأموال المنهوبة بصفقة معينة، وهذا ما لن يتحقق في المنظور القريب.

ولد بلال يتابع الآن، وعن قرب، التحقيق مع الرئيس السابق وأركان حكمه بخصوص طريقة تدبير الملفات المالية والصفقات العمومية، والذي هدفه التضييق عليهم سياسيا واجتماعيا من خلال تدوير ملفات الفساد وسوء التسيير وتقويض أي حركة من الخارج لدعمهم

الحالية في شؤون حزب الاتحاد من أجل الجمهورية، والسؤال المطروح هل خطط ولد عبدالعزيز لوضع ولد الغزواني في الرئاسة مؤقتا، ثم العودة لاحقا؛ تعليقاته ولد عبدالعزيز العلنية، التي جادل فيها بأن الدستور يحظر فترة ثالثة فقط إذا ترأس على التوالي ولايتين، توجي بأنه يامل في استعادة الرئاسة لاحقا، لكن الواقع يحض ما كان يامله ولد عبدالعزيز في شريكه السابق ولد الغزواني الذي يبدو أنه لا ينوي الخلق عن منصبه وهو ذاهب في بناء نفوذه. ولا ننسى أن ولد الغزواني ابن المؤسسة العسكرية ولن يكون بمقدوره تجاوز الحدود المرسومة له بعناية وكذا وزيره الأول المدني محمد ولد بلال، لن يغامر بخرق السقوف وتحدي قبضة الجيش الحديدية على السلطة، فالرجل خريج مدرسة الهندسة بالجزائر والغزواني خريج المدرسة العسكرية بمكناس المغربية، وهذا يعكس رغبة المؤسسات الحاكمة في القرار الموريتاني التماهي مع اللحظة الإقليمية المرتكزة على التوازنات السياسية والأمنية والعسكرية.

الرئيس الجديد سيبحث عن توظيفات جديدة للملفات الفساد لأجل تمويل تسليم متنوع للجيش الموريتاني، بدعوى محاربة الإرهاب في الساحل والصحراء، واختيار وزير أول مدني يعطي إشارة إلى أن نواكشوط غرضها المحافظة على التوازنات الجيوسياسية بالمنطقة، وهذا المسعى لن يقع العديد من المحكمين في منظومات التسليح ولن يُسمح بأن يكون الجيش الأول في منطقة الساحل والصحراء.

ولن يكون تنصيب الوزير الأول الجديد إلا خطوة ضمن خطة استمرت منذ نوفمبر الماضي، عندما أقال ولد الغزواني قيادات أمنية وعسكرية مقربة من سلفه، وشملت هذه الإقالات قائد الحرس الخاص في رئاسة الجمهورية وعددا من معاونيه، وتزامنت مع قرار اللجنة البرلمانية المكلفة بالتحقيق في ملفات فساد استدعاء الرئيس السابق، في أوت أواخر ديسمبر الماضي، كان ذلك بمثابة مرحلة جديدة في تعميق القطيعة بين ولد الغزواني وسلفه ولد عبدالعزيز. وجاء تنصيب الوزير الأول الجديد في خضم ما يمكن تسميته ثورة على الفساد يقودها الغزواني، لأسباب مرتبطة بالفعل والقول الذي دأب عليه لتحقيق خاصية الاقتدار في السلطة والتدبير حتى يتمكن من دواليب الدولة.

تركة الرئيس السابق

تجسس ولد عبدالعزيز رقبته بعدما علم من مواليه داخل الحزب ومؤسسات الدولة أن الغزواني يعد العدة لشنقه سياسيا على مقصلة الفساد، ولن يقف حتى يقضي على أي سلطة موازية لسلطته، بل خرج ولد عبدالعزيز بعد إزاحته انتخابيا من السلطة متشكيا من نظام خلفيته بأنه يضايقه ومنقدا بشدة تدخل السلطات

